دور القطاع الخاص في بناء وتعافى اقتصاد المملكة العربية السعودية من آثار فيروس كورونا المستجد Covid-19

إعداد

د. محمد أمين حنفي

مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الآسيوية العليا، جامعة الزقازيق

drmohamed.elamin55@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الرابع - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

حنفي، محمد أمين (٢٠٢٣). دور القطاع الخاص في بناء وتعافى اقتصاد المملكة العربية السعودية من آثار فيروس كورونا المستجد Covid-19. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)، ٤٠١-٤٢٥.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

دور القطاع الخاص في بناء وتعافى اقتصاد المملكة العربية السعودية من آثار فيروس كورونا المستجد Covid-19

د. محمد أمين حنفي

المستخلص

يعد القطاع الخاص أحد أهم أدوات النمو الاقتصادي في كل دول العالم، وذلك لما له من مساهمات في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، إلى جانب الدور الهام الذي يلعبه فى سوق العمل وتوظيف العمالة، وما له من أثر إيجابى في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة. وبالتالي يصبح دعم القطاع الخاص من أولويات كل دولة.

لعبت المبادرات والحوافز الطموحة التى قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية واستجابتها السريعة والحازمة لجائحة فيروس كورونا المستجد دوراً رئيسياً فى الحد من الآثار السلبية للجائحة على الاقتصاد السعودى بوجه عام وعلى القطاع الخاص بوجه خاص، والذى يسهم بحوالي ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد السعودى مقارنة بالقطاع الحكومى والقطاع النفطي اللذان يسهمان بما نسبته ٢٥,٤٪ ، و٢٤,١٪ على التوالى لكلاً منهما خلال عام ٢٠٢١.

حقق الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للمملكة، نمواً ايجابياً منذ بدء أزمة فيروس كورونا المستجد بحوالي ١,٥٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١. حيث يرجع هذا النمو الايجابى الى الارتفاع الذي حققه القطاع الخاص بنسبة ١٠,١٪ بالإضافة إلى الارتفاع الذي حققه القطاع الحكومي بحوالي ٠,٧٪ بينما حقق القطاع النفطي انخفاضاً بحوالي ٧٪ نتيجة لتأثره بإنخفاض أسعار النفط وفيروس كورونا المستجد Covid-19.

١/ مقدمة

بدأ انتشار فيروس كورونا المستجد أواخر ديسمبر من عام ٢٠١٩ داخل مدينة ووهان الصينية التى يبلغ عدد سكانها (١١ مليون نسمة) وانتشر الفيروس سريعاً إلى غالبية دول العالم، ومنها دولة المملكة العربية السعودية باعتبارها من أهم دول القارة الآسيوية والتى تربطها علاقات تجارية مع الصين كما انها ترتبط معها ارتباطاً قوياً فى مجالى السياحة والتجارة.

مع انتشار فيروس كورونا على نطاق واسع فى كثير من دول العالم أعلنت منظمة الصحة العالمية فى مارس عام ٢٠٢٠ بأن فيروس كورونا يعد جائحة عالمية على كافة دول العالم التصدى له بكل صرامة للحد من انتشاره، مما أدى إلى حالة استعداد قصوى شهدها العالم بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة.

كما أشارت منظمة الأمم المتحدة فى تقريرها فى ابريل عام ٢٠٢٠ بأن الاقتصاد العالمى فى ظل تفشي فيروس كورونا من المتوقع أن ينمو بأقل من ٢٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة بتوقعاتها فى الاعوام السابقة قبل ظهور الفيروس والتى بلغت ٢,٥٪ ، مع قيام المنظمة بمزيد من التعديلات فى توقعاتها ، مع الاشارة الى بعض التحديات القائمة والتى تشكل عائقاً فى تحقيق معدلات نمو

اقتصادى مرتفعة والتى من بينها النزاعات التجارية والاضطرابات المالية. كذلك خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمى بحوالي ٢,٤٪ (OECD,2020).

مع ظهور فيروس كورونا وآثاره السلبية على الاقتصاد السعودي تراجعت أسعار النفط العالمية وأثرت بشكل سلبي على أرقام الموازنة السعودية، التي أعلنت انخفاض الإيرادات النفطية وغير النفطية لعام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٧٧٠ مليار ريال، أي في حدود ١٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، بينما ارتفع عجز الموازنة بنسبة ١٢٪ أو حوالي ٢٩٨ مليار ريال من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوقعت وزارة المالية السعودية أن ينخفض عجز الموازنة عام ٢٠٢١ ليصل إلى حوالي ٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وسجل الدين العام في المملكة العربية السعودية حوالي ٣٤٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠، بينما حدثت زيادة في الإنفاق بحوالي ٥٪ مقارنة بالتقديرات الأولية. مما لا شك أن الإجراءات السعودية لمواجهة آثار فيروس كورونا أسهمت بشكل ايجابى فى بناء وتعافى اقتصاد المملكة، كما أوضح التقرير أن غالبية القطاعات بدأت في التعافي، وهو ما يبشر بمؤشرات اقتصادية أفضل عام ٢٠٢١ (وزارة المالية السعودية،٢٠٢١).

ترك فيروس كورونا أثاراً سلبية على ميزانية عام ٢٠٢٠ من خلال ارتفاع المصروفات، خاصة بعد إجراءات الإغلاق، حيث تراجعت معدلات النمو بشكل كبير وحقق القطاع الخاص تراجعاً بحوالي ١٠٪ في المتوسط العام. وبلغ متوسط التراجع حوالي ٥٪ فى بعض القطاعات الاقتصادية مثل الصناعات التحويلية والخدمات الاجتماعية والتشييد والمطاعم والفنادق وقطاع التجزئة والاتصالات.

أدى توقف عمل قطاع الطيران في المملكة، إلى تراجع الإيرادات بشكل كبير، وبالتالي تم إضافة مجموعة من التعديلات على الموازنة العامة ، إضافة إلى تقديم الدعم للقطاع الخاص والإعفاءات الضريبية وبرامج الدعم الأخرى. كما أن الإغلاق الكلي والجزئي للاقتصاد أثر بشكل مباشر وقوي على جميع القطاعات بلا استثناء، وأسهمت اجراءات فتح الاقتصاد بشكل تدريجى في تخفيف نسبة التراجعات التي أثرت بشكل سلبي على قطاعات كثيرة في المملكة ومنها قطاع التجزئة، ومن المتوقع عودة الطلب خلال الفترة القادمة لكن من دون أن يصل حتى الآن إلى المعدلات التى كان عليها قبل الجائحة. كما أن حكومة المملكة قامت بالوفاء بجميع استحقاقاتها المالية فى مواعيدها. كما قامت وزارة المالية السعودية بالوفاء بالاستحقاقات المالية والتى كانت تصل إلى القطاع الخاص خلال أربعة إلى خمسة أسابيع على الاكثر منذ بدء انتشار الفيروس وظهور حالات اصابة فى المملكة، وهذه السيولة منحت الاقتصاد المحلي نمواً أكبر (على منصور، ٢٠٢١).

وتكمن **مشكلة الدراسة** فى أن المملكة العربية السعودية تعد من الدول المحورية على مستوى العالم، فهي عضو في مجموعة دول العشرين الأقوى اقتصادياً، الأمر الذي يدلل على مكانتها وأهمية الدور الذي تلعبه، في الوقت الذي تعد فيه من أكثر الدول انفتاحا على العالم، سواء على مستوى التبادل التجاري، أو انتقال الأفراد.

تأثرت المملكة العربية السعودية كغيرها من دول العالم بأزمة فيروس كورونا المستجد حيث تراجعت مؤشرات أسواق الأسهم السعودية نتيجة لانخفاض أسعار النفط وأسعار المنتجات البتروكيماوية إلى جانب تراجع الطلب المتوقع على النفط . كما أن تراجع الانفاق الاستهلاكى أثر بشكل جوهرى على تراجع معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى مما أثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات والاحتياطى النقدى الاجنبى وعجز الموازنة العامة.

قامت المملكة العربية السعودية باطلاق مجموعة من المبادرات والحوافز الاقتصادية والاجتماعية العاجلة والفورية المختلفة لدعم القطاع الخاص خاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة والأنشطة الأقتصادية الأكثر تضرراً من هذه الأزمة حيث وصلت حجم المبادرات الحكومية إلى حوالي ١٧٧ مليار ريال سعودى أملاً في تقليل الآثار السلبية المباشرة التي عانى منها جراء انتشار فيروس كورونا ، وأيضاً في تقليل الآثار السلبية غير المباشرة التي سوف تحدث جراء تأثر القطاع الخاص على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

وهذا ما دفعنا إلى طرح السؤال التالي كأشكالية رئيسية لهذه الدراسة:

ما مدى فعالية الاجراءات والمبادرات والحوافز التى قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية لدعم القطاع الخاص فى بناء وتعافى اقتصاد المملكة من الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد؟

وترجع **أهمية الدراسة** فى أن المملكة العربية السعودية تعد أحد أكبر مناطق الجذب السياحي في العالم، فهي تمثل القبلة الرئيسية لكل المسلمين فى العالم، وتشهد على مدار العام استقبال وفود من كل دول العالم، ما جعلها من أكثر الدول تأثراً بالجائحة مما جعل تحرك حكومة المملكة لمواجهة تداعيات هذا الفيروس سريعاً، والتي اتخذت عدد من القرارات والتدابير الاحترازية التي ساعدت من تقليل انتشار الفيروس، وتوفير كافة الاحتياجات الطبية لكل سكانها مواطنين ومقيمين.

كما يعد القطاع الخاص أحد أهم أدوات النمو الاقتصادي في كل دول العالم، وذلك لما له من مساهمات في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي ، إلى جانب الدور الهام الذى يلعبه فى سوق العمل وتوظيف العمالة، وما له من أثر إيجابى في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لأى دولة. وبالتالي يصبح دعم القطاع الخاص من أولويات كل دولة.

أدت أزمة فيروس كورونا المستجد إلى تراجع نشاط القطاع الخاص السعودى، ومن ثم تراجع المبيعات والإيرادات، وصعوبة سداد القطاع الخاص لالتزاماته من ضرائب وأجور، وبالتالي تراجع قدرته على القيام بدوره فى الاقتصاد القومى، على الرغم من تزايد الحاجة لهذا الدور خلال أزمة فيروس كورونا المستجد. **ومن خلال ما سبق تعد الدراسة هامة جداً لعدة اسباب:**

- كونها من الدراسات القليلة التي تناولت دعم دور القطاع الخاص فى التصدى للأزمات الوبائية العالمية (خاصة أزمة فيروس كورونا المستجد) .

- تناولها لدور القطاع الخاص بإعتباره الداعم الاساسى فى رفع معدلات النمو الاقتصادي فى أى دولة.

- تسهم هذه الدراسة في امداد صانع القرار ببعض التوصيات والمتمثلة فى خطة عمل للنهوض بدورالقطاع الخاص من خلال تذليل المعوقات التي تواجهه، ومن ثم تفعيل دوره في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف.

وفى ضوء ماسبق **تستهدف الدراسة** التحديات التي تواجه القطاع الخاص فى ظل أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد بالمملكة العربية السعودية، إلى جانب عرض أهم المبادرات والحوافز الحكومية التي اتخذتها حكومة المملكة لتخفيف الأضرار الناشئة على القطاع الخاص، مع التركيز على أهم الفرص الاستثمارية الناشئة المتوقع ظهورها خلال أزمة فيروس كورونا المستجد ، وأخيراً التوصل إلى خطة عمل لتعزيز دور القطاع الخاص في وبناء تعافي اقتصاد المملكة من الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد.

للإجابة على اشكالية الدراسة تتمثل **فرضية الدراسة** فى التالي :

لقد ساهمت الاجراءات والمبادرات والحوافز الحكومية التى قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية لدعم القطاع الخاص بشكل إيجابى فى تخفيف الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد السعودى.

وتعتمد **منهجية الدراسة** على المنهج الوصفى من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة إلى جانب عرض لأهم التحديات التى تواجه القطاع الخاص بعد أزمة فيروس كورونا المستجد فى المملكة العربية السعودية ، كما يتم استخدام المنهج الاستنباطى والذي يبدأ بالحقائق المسلم بصحتها والتى تتمثل فى الدور الهام الذى يلعبة القطاع الخاص فى النمو الاقتصادي كما يتم استخدام المنهج الاستقرائي والذي يتم من خلاله دراسة أهم الفرص الاستثمارية المتوقع ظهورها خلال أزمة فيروس كورونا المستجد وأخيراً التوصل من خلالها إلى خطة عمل لتعزيز دور القطاع الخاص فى بناء وتعافى اقتصاد المملكة من الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد.

ونظراً للآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد على النمو الاقتصادي فى كثير من دول العالم نستعرض فيما يلى مجموعة من **الدراسات السابقة** التى تناولت الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمى واقتصاد المملكة العربية السعودية.

١. دراسة على منصور (٢٠٢١)

أستهدفت الدراسة الآثار والابعاد الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على المالية العامة فى المملكة العربية السعودية وسبل علاجها. وكذلك الانعكاسات السلبية على عناصر الايرادات والنفقات فى المالية العامة للمملكة وأيضاً تقديم سبل العلاج اللازمة لعلاج تلك الآثار الاقتصادية السلبية التى اثرت بالسلب على المالية العامة.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن إجراءات المالية العامة التى اتخذتها المملكة العربية السعودية لمواجهة الفيروس أثرت بشكل ايجابى على جانبى الايرادات والنفقات، والمتمثلة فى تأجيل سداد الضرائب والتحويلات النقدية وضخ رؤوس الاموال المساهمة والضمانات الحكومية للقطاع العام . كما أثرت تداعيات الفيروس الاقتصادية على هبوط الايرادات الحكومية بنسبة أعلى من إنخفاض الناتج.

٢. دراسة OECD (٢٠٢٠)

أستهدفت الدراسة والتى قامت بإعدادها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأثار الاقتصادية لخسائر التعليم المتعلقة بفيروس كورونا، والتى تضمنت اغلاق المدارس والجامعات فى جميع دول العالم. مما دفع العديد من الدول الى استخدام التعليم عن بعد للتعامل مع الازمة فى الاجل القصير. كما أوضحت الدراسة ضرورة تدريب المعلمين وتجهيزهم للتعامل بكفائه مع الطلاب عبر وسائل التكنولوجيا الحديثه كما تناولت الدراسة العلاقه بين مهارات الطلاب وسنوات دراستهم والتى ستؤثر على فرص سوق العمل والتنمية الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج اهمها ضرورة اهتمام دول العالم بتدريب المعلمين على الاستخدام الفعال لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم والتدريب عن بعد.

٣. دراسة RBA (٢٠٢٠)

أستهدفت الدراسة والتى قام باعدادها البنك الاسترالى الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الاسترالى من خلال والتى تضمنت انخفاض قوة العمل وانتاجية رأس المال مع زيادة الانفاق الجكومى على الصحة بنسبة ١٪ من اجمالى الانفاق الحكومى على حساب المخصصات الحكومية الموجهة للخدمات الأساسية .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها إنخفاض الناتج المحلى الاجمالى جراء انتشار الفيروس خلال عام ٢٠٢٠ بمقدار ٣٤,٢ مليار دولار وبنسبة ١,٣٢٪ . إلى جانب التأثير السلبي للفيروس على الاعمال التجارية المحلية والتى تتضمن السياحة الطلابية وغير الطلابية والتى تعتمد على حركة الطلاب من الصين إلى استراليا إلى جانب أرتفاع أسعار السلع الاساسية نتيجة انخفاض قيمة الدولار الاسترالى مقابل الدولار الامريكى لمستويات لم تشهدها منذ الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

٤. دراسة الاونكتاد (٢٠٢٠)

أستهدفت الدراسة والتى قام بإعدادها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية آثار فيروس كورونا على التجارة العالمية والتى تهدف الى تقدير حجم الضرر (خسائر فى حجم التجارة الخارجية) الناجم عن إنقطاع الامداد الصينى من المدخلات الوسيطة إلى الاقتصاديات المتقدمة التى تعتمد فى تصنيعها على مكونات اساسية قادمة من الصين وأوضحت الدراسة ان الاقتصاديات الاكثر تضرراً بسبب تعطيل صادرات الصين من المدخلات الوسيطة على الترتيب هى : الاتحاد الاوروبي (١٥,٦ مليار دولار) والولايات المتحدة (٥,٨ مليار دولار) واليابان (٥,٢ مليار دولار) وكوريا الجنوبية (٣,٨ مليار دولار) وفيتنام (٢,٣ مليار دولار).

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن فيروس كورونا المستجد قد أثر بشكل سلبي على الناتج المحلى الاجمالى للدول محل الدراسة.

٥. دراسة غرفة جازان التجارية بالمملكة العربية السعودية (٢٠٢٠)

أستهدفت دراسة أعدتها غرفة جازان حول مواجهة الآثار الاقتصادية والمالية لمكافحة فيروس كورونا، إذ بلغ عدد الدول التي أصابها الفيروس أكثر من ١٤٥دولة على مستوى العالم، والتحديات التي تواجه الاقتصاد في المملكة والعالم بسبب انتشار الفيروس، والذي انعكس سلباً على

كثير من القطاعات. كشفت الدراسة عن الآثار الاقتصادية المتوقعة على قطاع الأعمال بمنطقة جازان، إذ يتميز قطاع الأعمال بالمنطقة بأن معظمه من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويشكل قطاع التجارة فيه حوالي ٣٩٪ من منشآته، وقطاع السياحية حوالي ١١٪ من منشآته، والصناعة التحويلية حوالي ١٠٪، والزراعة حوالي ٦٪، والتعليم حوالي ٤٪، وقطاعات التجارة والسياحة والصناعة حوالي ٦٦%.

وخلصت الدراسة إلى أن انتشار الفيروس عالمياً حدث مع مرور الاقتصاد العالمي بنقطة ضعف تزامنت مع بدء نهوضه من أدنى معدل شهده منذ الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨، إذ كانت توقعات البنك الدولي قبل هذا الفيروس مباشرة تشير الى انتعاش معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبياً، ليصل إلى حوالي ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٠، أي ما يزيد قليلاً عن مستواه المنخفض البالغ حوالي ٢,٤٪ في عام ٢٠١٩، فى ظل تراجع معدلات التجارة والاستثمار.

٦. دراسة مجموعة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولى (٢٠٢٠)

أستهدفت الدراسة إحياء التكامل الاقليمى للشرق الاوسط وشمال افريقيا فى عصر ما بعد كورونا والتى تهدف الى تعزيز التعاون التجاري واحياء التكامل الاقليمى لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا بما يحقق التعايش الآمن لشعوب هذه الدول فى عصر ما بعد كورونا.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة اهمها أنه من نتائج تداعيات الفيروس أن يتدهور حساب المعاملات الجارية وأرصدة المالية العامة فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا تدهوراً حاداً. كما اوضحت الدراسة انه من تداعيات جائحة فيروس كورونا ضرورة اغتنام الفرصة لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، لاعادة التفكير فى سياساتها الاجتماعية والاقتصادية التى تهدف الى تعزيز التكامل التجاري مع الحد من الإعتماد على النفط.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة :

تختلف هذه الدراسة بالتفرد حيث لم تتناول الدراسات السابقة دور القطاع الخاص فى دعم الاقتصاد والحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد على الاقتصاد القومى . كم أنها تميزت بالشمول حيث أنها تناولت أهم التحديات التى واجهت القطاع الخاص السعودى نتيجة لازمة فيروس كورونا المستجد. إلى جانب تناولها لاهم المبادرات والحوافز التى قدمتها حكومة المملكة، لدعم قدرة القطاع الخاص خلال تلك الأزمة من أجل تقليل الآثار السلبية على الاقتصاد القومى. كما أن هذه الدراسة قدمت خطة عمل لتعزيز دور القطاع الخاص فى بناء وتعافى اقتصاد المملكة من الآثار السلبية للفيروس على الاقتصاد القومى.

وبذلك يتضح: أهمية اجراء الدراسة الحالية لدراسة الدور الهام الذى لعبته المبادرات والحوافز الحكومية التى قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية لدعم قدرة القطاع الخاص فى التغلب على الآثار السلبية للأزمة على الأقتصاد القومى، إلى جانب تقديمها لخطة عمل لدعم وتعزيز دور القطاع الخاص فى الاقتصاد السعودى.

وتشمل خطة الدراسة ما يلى :

- المقدمة والتى تحتوى على مشكلة الدراسة ، وأهمية الدراسة ، وهدف الدراسة، وفرضية الدراسة، ومنهجية الدراسة إلى جانب الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- التحديات التى تواجه القطاع الخاص نتيجة لأزمة فيروس كورونا المستجد فى المملكة العربية السعودية.
- مبادرات وحوافز حكومة المملكة العربية السعودية فى دعم القطاع الخاص خلال أزمة فيروس كورونا المستجد.
- الفرص الاستثمارية المتوقع ظهورها نتيجة لأزمة فيروس كورونا المستجد فى المملكة العربية السعودية.
- خطة عمل لتعزيز دور القطاع الخاص فى بناء وتعافى اقتصاد المملكة العربية السعودية من أزمة فيروس كورونا المستجد.
- الخلاصة.
- التوصيات.
- قائمة المراجع.

٢/ التحديات التى تواجه القطاع الخاص نتيجة لأزمة فيروس كورونا المستجد فى المملكة العربية السعودية

يعد انتشار فيروس كورونا المستجد من أكثر الأزمات التى واجهت العالم. حيث فقد الاقتصاد العالمى ما يقارب من ٤ تريليون دولار من الناتج المحلى الاجمالى العالمى منذ اعلان حالات الاصابة بالفيروس، كما أن معظم الانشطة الاقتصادية وعلى رأسها انشطة السياحة والترفيه والتعليم والمدارس والجامعات شهدت اغلاق تام. بالاضافة الى كثير من المصانع وانهيار الاسواق المالية الكبرى الامر الذى ادى الى اثاراً اقتصادية سلبية على نمو الاقتصاد العالمى (صندوق النقد الدولى، ٢٠٢١).

تسيطر على اليوم حالة من عدم الثقة فى الاقتصاد العالمى، حيث فرضت أزمة كورونا مجموعة من التحديات على القطاع الخاص فى كل دول العالم بوجه عام وعلى المملكة العربية السعودية بوجه خاص. كما أدت الاجراءات والتدابير الاحترازية المتمثلة فى الاغلاق والتى اتبعتها دول العالم الى خسائر كبيرة على شركات ومؤسسات القطاع الخاص نتيجة لتوقف الانتاج فى بعض القطاعات والانشطة الاقتصادية . لقد كان للاجراءات والتدابير الاحترازية اثاراً سلبية على نشاط المؤسسات وشركات القطاع الخاص فى معظم القطاعات الاقتصادية وذلك على الرغم من اهميتها لتقليل انتشار الفيروس.

ونتناول فى هذا الجزء التحديات التى تواجه القطاع الخاص السعودى جراء أزمة فيروس كورونا المستجد وذلك من خلال التطرق إلى مجموعة من العناصر الهامة مثل معدلات النمو الاقتصادي وما تتضمنه من تراجع لمعدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد السعودى

بالاضافة الى انخفاض مبيعات التجزئة بقطاع صناعة الخدمات وانخفاض حجم التجارة الخارجية وارتفاع معدلات التضخم الى جانب مجموعة من التحديات التى تواجه سوق العمل والتى من أهمها ارتفاع معدلات البطالة.

١/٢ انخفاض الناتج المحلى الاجمالى

اوضحت توقعات صندوق النقد الدولى فى تقريره السنوى لعام ٢٠٢٠ عن انخفاض فى معدلات الناتج المحلى الاجمالى العالمى بنسبة ٣٪ مما يعد الاسوأ من توقعاته عن الازمة المالية العالمية والتى بدأت فى عام ٢٠٠٨ . كما تراجع الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد السعودى بنسبة ٧٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠٢٠ نتيجة للآثار السلبية للفيروس على الاقتصاد السعودى والتى أثرت بشكل كبير على القطاعين النفطي وغير النفطي. بالاضافة التأثير السلبي على أسعار النفط حيث أدت أزمة فيروس كورونا إلى انخفاض الطلب العالمى على النفط والتى أثرت بشكل كبير على الطلب المحلى (صندوق النقد الدولى ،٢٠٢٠).

ذكرت الهيئة العامة للإحصاء فى السعودية فى تقريرها الربع سنوى لعام ٢٠٢٠ أن فيروس كورونا أثر بشكل سلبي على الاقتصاد السعودى حيث بلغ معدل نمو القطاع الخاص بلغ حوالي ١٥,١٪ والقطاع الحكومى بلغ حوالي ٣,٥٪ فى الربع الأول عام ٢٠٢٠.

أرتفع إجمالي الناتج المحلي السعودي في الربع الثاني من العام٢٠٢١ بنسبة ١,٨٪ مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي، وفقاً لتقديرات نشرتها الهيئة العام للاحصاء السعودية. وأرجعت الهيئة ذلك إلى ارتفاع ناتج القطاع غير النفطي بنسبة ٨,٤٪، حيث بلغت نسبة نمو القطاع الخاص ١١,١٪. حيث تسعى المملكة إلى تقليص اعتمادها على النفط وذلك عبر تنويع اقتصادها (الهيئة العام للاحصاء السعودية، ٢٠٢١).

ووفقًا للتقرير الصادر عن الهيئة العامة للاحصاء بالمملكة، شهدت المملكة في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ معدلات نمو إيجابية للقطاعات الاقتصادية مقارنة بالربع نفسه من عام ٢٠٢٠ باستثناء قطاعات النفط التى تشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي. بينما حققت قطاعات الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والفنادق نموًا بلغت نسبته حوالي ١٦,٩٪ مقارنة بمعدل نمو في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ والذى بلغ ما نسبته ٥,٤٪. يليها قطاعات الصناعات التحويلية، بخلاف صناعات تكرير الزيت التى سجلت نمواً وصلت نسبته إلى حوالي ١٥,٣٪ فى الربع الثاني مقارنة مع معدل نمو بنسبة ٨,٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢١.

كما اوضح التقرير الصادر عن الهيئة أن الناتج المحلى الاجمالى للمملكة بالاسعار الجارية بلغ ٧٣٥,٠٣٤ مليون ريال سعودى فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١ ، حيث اسهم القطاع الخاص بنسبة ٤٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية ، بينما اسهم القطاع النفطي بنسبة ٢٩,٣٪ ، كما أسهم القطاع الحكومى بنسبة ٢٢,٦٪. والجدول التالي يوضح الناتج المحلى الاجمالى فى المملكة خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١).

جدول (١/٢) الناتج المحلى الاجمالى في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١)

العام	الناتج المحلى الاجمالى (مليون ريال سعودى)
الربع الأول عام ٢٠٢٠	٦٩٥٥٧٠
الربع الثانى عام ٢٠٢٠	٥٦٤٢١١
الربع الثالث عام ٢٠٢٠	٦٦٨٠٩٨
الربع الرابع عام ٢٠٢٠	٦٩٧٥٦٣
الربع الأول عام ٢٠٢١	٧٠٦٤١٠
الربع الثانى عام ٢٠٢١	٧٣٥٠٣٤

المصدر:

- الهيئة العامة للاحصاء (٢٠٢١) ، المملكة العربية السعودية، تقارير دورية ربع سنوية.
- بيانات الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية مليون ريال سعودى.

ومن المتوقع ان يحقق الاقتصاد العالمى نمواً بنسبة ٦٪ فى عام ٢٠٢١ لينخفض إلى حوالي ٤,٩٪ فى عام ٢٠٢٢ حيث ظل خفض توقعات النمو فى اقتصاديات الاسواق الصاعدة وعلى العكس من ذلك رفع التوقعات لاقتصاديات الدول المتقدمة حيث تعكس هذه التوقعات تطورات جائحة كورونا والتغيرات فى الدعم الذى توفره السياسات (Hind& Jihan,2021).

٢/٢ انخفاض مبيعات التجزئة وحجم التجارة

تعد صناعة الخدمات مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي ونمو العمالة فى كثير من دول العالم بصفة عامة وفى نمو الاقتصاد السعودى بصفة خاصة . حيث شهد الاقتصاد السعودى انخفاضاً كبيراً فى مبيعات التجزئة ويرجع ذلك لاجراءات الاغلاق بسبب أزمة كورونا على الرغم من التعاملات المالية عبر شبكة الانترنت والتى كانت تتم عن طريق التطبيقات العالمية المختلفة.

قامت المملكة العربية السعودية بتطبيق عدة خطوات لتعزيز الامن الغذائى والتى تتضمنت تحديد السلع الغذائية الاستراتجية بناءً على منهجية علمية مما ساهم فى تمكينها من التقدم فى مؤشر الامن الغذائي العالمى عام ٢٠٢٠ والصادر من منظمة EIU بعد تقدمها الى المرتبة رقم ٣٠ من اجمالى عدد ١١٣ دولة فى نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة بالمرتبة رقم ٣٢ فى عام ٢٠١٦ (البنك الدولى، ٢٠٢١).

كما تمتلك المملكة العربية السعودية اكبر مخزون غذائي فى الشرق الأوسط حيث تمتلك أكثر من ٣,٣ مليون طن من القمح طبقاً للبيانات الصادرة من وزارة التجارة السعودية لعام ٢٠٢٠ الى جانب قيام المملكة بتوسيع القاعدة الزراعية ودعم المشاريع الصغيرة العاملة فى مجال التصنيع الغذائي ودعم الجمعيات الزراعية والاستثمار فى البنية التحتية مما يسهم بشكل ايجابى فى توسيع القطاع الزراعى.

أثر فيروس كورونا المستجد على قطاع التجزئة فى المملكة العربية السعودية بطريقتين رئيسيتين الأولى: فى جانب العرض فقد كان هناك خلل كبير فى سلاسل التوريد وذلك بسبب الاغلاق الرئيسي للصناعات التحويلية فى الصين مما اثر بشكل سلبي على سلاسل الامداد والتوريد والمتمثل فى واردات الشركات الكبرى العاملة فى المملكة والتى تعتمد بشكل رئيسي على المستلزمات الانتاجية الواردة من الصين (غرفة جازان، ٢٠٢٠).

اما الثانية تمثلت فى الاجراءات التى اتخذتها المملكة لاحتواء انتشار الفيروس فى المملكة والتى شملت الاغلاق الكامل للمراكز التجارية واغلاق دور السينما وعمليات توصيل الطلبات وعلى الرغم من اغلاق المتاجر يترجم الى انخفاض فى تدفق الايرادات الى انه مع شركات البيع بالتجزئة فان الامر يترجم الى التأخر فى الطلب بدلاً من الخسارة الكاملة.

حيث من المتوقع أن يغير الوضع الحالى من رؤية شركات البيع بالتجزئة الى ضرورة واهمية البنية التحتية القوية للتجارة الالكترونية وقيمة الحفاظ على الاعمال التجارية. كما تأثرت بشكل كبير الايرادات الخاصة بقطاعات النقل والعقارات والسياحة والترفيه وخدمات السفر والتى ارتبطت بشكل كبير بمعدلات الانخفاض فى مبيعات التجزئة فى المملكة العربية السعودية. والجدول التالي يوضح حجم التجارة فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١).

جدول (٣/٢) حجم التجارة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١)

العام	حجم التجارة (مليون ريال سعودى)
الربع الأول عام ٢٠٢٠	٩٠٥٠٩
الربع الثانى عام ٢٠٢٠	٨٨٠١١
الربع الثالث عام ٢٠٢٠	٩٣٨٦٣
الربع الرابع عام ٢٠٢٠	١٠٩٧٢٦
الربع الأول عام ٢٠٢١	١٢٥٤٩٩
الربع الثانى عام ٢٠٢١	١٣٧٤٠١

المصدر:

- الهيئة العامة للاحصاء (٢٠٢١) ، المملكة العربية السعودية، تقارير دورية ربع سنوية.
- حجم التجارة = اجمالى الصادرات + اجمالى الواردات بالمليون ريال سعودى.

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض حجم التجارة فى الربع الأول من عام ٢٠٢٠ ليصل إلى حوالي ٩٠,٥٠٩ مليون ريال سعودى نتيجة للقيود المفروضة على عمليات التصدير والاستيراد خلال تلك الفترة . ارتفع حجم التجارة فى الربع الأول من عام ٢٠٢١ لتصل إلى حوالي ١٢٥,٥ مليون ريال سعودى تقريبا.

على الرغم من صعوبة الحصر أو التنبؤ بالآثار الاقتصادية المتوقعة من انتشار فيروس كورونا المستجد، إلا أن هناك آثاراً انعكست سلباً على كثير من القطاعات، أهمها قطاع التجارة الذى يستحوذ على نصف التجارة العالمية تقريبا، وتدفق رأس المال الأجنبي الذي قد يعزف عن الدول من إنتشار المتضررة من تفشي الفيروس، إلى جانب تأثر رأس المال المحلي البشري والمالي وقطاعات أخرى مثل قطاع النقل والسياحة.

٣/٢ سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة

ادى قيام كثير من دول العالم إلى اغلاق كثير من الانشطة الاقتصادية ضمن الاجراءات الاحترازية التى اتخذتها العديد من الدول إلى فقدان مجموعة من الوظائف خاصة فى قطاع السياحة الذى تأثر بشكل كبير نتيجة لهذه الجائحة . حيث ظهرت هذه الآثار السلبية فى صورة ارتفاع معدلات البطالة بمعظم دول العالم حيث اصدرت منظمة العمل الدولية فى تقريرها لعام ٢٠٢٠ فقدان العالم لحوالي ٣٠٥ ألف وظيفة أغلبها فى القطاع الخاص.

اظهرت التقارير الصادرة من هيئة الاحصاء السعودية الى ارتفاع معدلات البطالة بين السعوديين لتصل لحوالي ١٥,٤٪ مقارنة بالربع الاول من عام ٢٠٢٠ الذى بلغ حوالي ١١,٨٪ وتراجع عدد العاملين بالمملكة العربية السعودية بنسبة ٠,٠٣٪ مقارنة بالربع الأول من نفس العام اذ بلغ عددهم ١٣,٦٣٠ مليون عامل مقارنة بحوالي ١٣,٦٣٥ مليون عامل فى الربع الأول من عام ٢٠٢٠ ليتراجع بواقع ٥ آلاف عامل خلال ثلاثة اشهر فقط (هيئة الاحصاء السعودية، ٢٠٢٠).

تراجع اجمالى عدد العاملين السعوديين إلى حوالي ٣,١٧ مليون عامل بنهاية الربع الثانى من عام ٢٠٢٠ مقارنة بحوالي ٣,٢٠٣ مليون عامل فى الربع الأول من نفس العام . اما بالنسبة للعمالة الوافدة إلى المملكة فقد شهدت ارتفاعاً بحوالي ٢٧ ألف عامل خلال أخر ثلاثة اشهر من عام ٢٠٢٠ ليصل إلى حوالي ١٠,٤٥٩ مليون عامل مقارنة بالربع الأول من نفس العام والذى بلغ حوالي ١٠,٤٣٢ مليون عامل. والجدول التالي يوضح معدلات البطالة فى المملكة خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١).

جدول (٣/٢) معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١)

العام	معدلات البطالة (%)
الربع الأول عام ٢٠٢٠	٥,٧
الربع الثانى عام ٢٠٢٠	٩,٠
الربع الثالث عام ٢٠٢٠	٨,٥
الربع الرابع عام ٢٠٢٠	٧,٤
الربع الأول عام ٢٠٢١	٦,٥
الربع الثانى عام ٢٠٢١	٦,٦

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء (٢٠٢١) ، المملكة العربية السعودية، تقارير دورية ربع سنوية.

٤/٢ ارتفاع معدلات التضخم

ارتفعت معدلات التضخم فى المملكة العربية السعودية إلى حوالي ٣,٤٪ فى عام ٢٠٢٠ تزامناً مع ارتفاع معدلات ضريبة القيمة المضافة لثلاثة اضعاف قيمتها فى عام ٢٠١٩ وذلك فى الوقت الذى تسعى فيه المملكة لدعم ايراداتها التى تضررت من فيروس كورونا وانخفاض اسعار النفط. كما اوضحت الهيئة العامة للاحصاء فى المملكة العربية السعودية فى تقريرها لعام ٢٠٢٠ بشأن ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات التى ارتفعت بمعدل ٩٪ وخدمات النقل التى ارتفعت بمعدل ٣,٨٪.

اظهرت معدلات التضخم لعام ٢٠٢١ تعافياً للنشاط الاقتصادي بسبب انخفاض معدلات الاصابات وظهور اللقاحات المضادة للفيروس والتحسن الايجابى فى اعدد الاصابات وحالات التعافى من الفيروس، مما أثر بشكل ايجابى على تحرير الطلب الاستهلاكى من الضغوط الشديدة إلى جانب ضغط الزيادات فى معدلات ضريبة القيمة المضافة على انخفاض معدلات التضخم حتى منتصف عام ٢٠٢١ (هيئة الاحصاء السعودية، ٢٠٢١).

توقع البنك المركزى السعودى فى تقريره لعام ٢٠٢١ أن يبقى معدل التضخم عند مستواه خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢١ مقارنة بالربع الثانى من نفس العام بمعدل ٦,٢٪ نتيجه لصدور الأمر الملكى بتثبيت أسعار البنزين ٩١ عند ٢,١٨ ريال للتر ومستوى سعر بنزين ٩٥ عند ٢,٣٣ ريال للتر(البنك المركزى السعودى، ٢٠٢١). والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم فى المملكة منذ ظهور أول حالة فى المملكة (Saudi Central Bank,2021) .

جدول (٤/٢) معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١)

العام	معدل التضخم (%)
الربع الأول عام ٢٠٢٠	١,٥
الربع الثانى عام ٢٠٢٠	١,٣
الربع الثالث عام ٢٠٢٠	٥,٧
الربع الرابع عام ٢٠٢٠	٥,٣
الربع الأول عام ٢٠٢١	٤,٩
الربع الثانى عام ٢٠٢١	٦,٢
الربع الثالث عام ٢٠٢١	*٦,٢

المصدر:

- الهيئة العامة للاحصاء (٢٠٢١) ، المملكة العربية السعودية، تقارير دورية ربع سنوية.
- * بيانات الربع الثالث متوقعه.
- لاتوجد بيانات متاحة للربع الرابع من عام ٢٠٢١ خلال فترة اعداد الدراسة.

٣/ مبادرات وحوافز حكومة المملكة العربية السعودية فى دعم القطاع الخاص خلال أزمة فيروس كورونا المستجد

تعد الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الداعم الأساسي لاقتصاد أى دولة لما لها من قدرة كبيرة فى أتاحة نسبة كبيرة من وظائف القطاع الخاص، بالاضافة إلى أن أنشطتها تقوم بتوفير الاحتياجات اليومية لافراد المجتمع. وعلى الرغم من أهميتها فإنها تعد أول المتأثيرين بالأزمات الاقتصادية مما دفع كثير من دول العالم ومنها المملكة العربية السعودية فى اتخاذ حزمة من الجراءات والمبادرات والحوافز الداعمة لأنشطة هذه المؤسسات والشركات بهدف الحفاظ عليها وتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية عليها جراء انتشار فيروس كورونا المستجد عالمياً.

والجدول التالي يوضح مبررات الحكومة لدعم القطاع الخاص فى بناء وتعافى اقتصاد المملكة في ظل الازمة الحالية.

جدول (٥/٣) مبررات الحكومة لدعم القطاع الخاص فى بناء وتعافى اقتصاد المملكة في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد

	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
الهدف	تقليل آثار تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي	تجنب آثاراً سلبية أكبر للأزمة على اقتصاد الدولة	دعم جاذبية البيئة الاستثمارة للدولة
آليات التنفيذ	- تقليل فرص تعثر الشركات وخاصة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لضمان استمرارية تقديم الخدمات والسلع. - تقليل الآثار السلبية التى تؤدى إلى انخفاض الناتج المحلى للقطاع غير النفطي	- تقليل المخاطر السلبية على النظام المالى. - تقليل مخاطر انخفاض الايرادات من الضرائب والرسوم نتيجة لاغلاق العديد من المنشأت. - تجنب تغير الشركات الذى يؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وما يتبعه من تعويضات وآثار اقتصادية واجتماعية كبيرة.	- دعم مكانة بيئة الاستثمار فى الدولة لجذب المستثمرين الاجانب بعد انتهاء الازمة. حماية ودعم الانشطة المحلية وخاصة فى ظل المنافسة الاجنبية الحالية. دعم الامان الوظيفى فى القطاع الخاص، والمحافظة على مستويات التوظيف لتجنب مشكلات البطالة.

المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث بالاعتماد على :

- مجلس الغرف السعودية (٢٠٢٠)، " تقرير جائحة كوفيد- ١٩ والقطاع الخاص السعودى" ، التحديات والفرص واحترافية ادارة الازمة ، المملكة العربية السعودية.

تهدف المبادرات التى قدمتها حكومة المملكة إلى تخفيف الآثار المالية والاقتصادية التى قد يمر بها القطاع الخاص نتيجة للآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد وفيما يلى أهم هذه المبادرات (وزارة الاستثمار السعودية،٢٠٢٠).

١/٣ مبادرات وحوافز وزارة المالية السعودية

- تمديد فترة السماح واعادة جدولة القروض للمنشآت الأكثر احتياجاً لمبالغ تصل إلى أكثر من ستة مليارات ريال سعودى.
- تقديم مليار ريال سعودى قيمة القروض المباشرة وغير المباشرة لتمويل رأس المال العامل.
- دعم التوظيف من خلال تخصيص مبالغ بقيمة ٤ مليار ريال سعودى تستهدف أكثر من ٣٠ ألف مستفيد للعمل فى القطاع الخاص عن طريق تقديم برامج دعم التوظيف والتدريب.
- تقديم مليار ريال سعودى لدعم موظفى القطاع الخاص الذين لم يستفادوا من برامج الدعم السابقة.
- تخصيص مبلغ ٤ مليار ريال سعودى قيمة قروض اجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود خلال عام ٢٠٢٠ لعدد ١٠٠ ألف مواطن ومواطنة.
- زيادة محفظة الاقراض المباشر الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لتصل إلى حوالي ٢ مليار ريال سعودى يستفيد منها حوالي ستة آلاف رائد ورائدة أعمال.
- تخصيص محفظة بقيمة ٢ مليار ريال لتمويل برامج الاقراض غير المباشر عبر المؤسسات المالية.
- تخصيص مبلغ ١٢٠ مليار ريال سعودى لتخفيف الآثار المالية والاقتصادية على القطاع الخاص والتى تغطى الجوانب التالية:
  - اعفاء الوافدين المنتهية اقامتهم من مارس ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٠ من المقابل المالى.
  - تأجيل سداد الاقرارات وسداد الضريبة الانتقائية المستحقة.
  - تأجيل توريد الاقرارات وسداد ضريبة القيمة المضافة.
  - تأجيل توريد الاقرارات وسداد ضريبة الدخل وسداد الالتزامات المترتبة عليها.
  - تأجيل دفع بعض الرسوم المستحقة من قبل بعض الخدمات الحكومية والرسوم البلدية.
  - تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات.

٢/٣ مبادرات وحوافز مؤسسة النقد العربى السعودى لجهات التمويل لدعم القطاع الخاص

قامت مؤسسة النقد العربى السعودى (*SAMA*) بايداع مبلغ ٣٠ مليار ريال سعودى لصالح جهات التمويل مقابل تأجيل سداد التزامات المؤسسات والشركات والمنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر لمدة ٦ أشهر.

٣/٣ مبادرات وحوافز الصندوق الصناعى والتى تستهدف دعم القطاع الخاص

قام الصندوق الصناعى بتقديم مبادرات تستهدف دعم القطاع الخاص تمثلت فى دعم المشاريع الصناعية المتأثرة بفيروس كورونا المستجد . إلى جانب اعادة هيكلة دفعات القروض وتأجيله لكافة العملاء من المشروعات التجارية والطبية الصغيرة خلال عام ٢٠٢٠.

٤/٣ مبادرة منشآت والتى تستهدف دعم القطاع الخاص

قدمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) مبادرة لدعم القطاع الخاص لتخفيف الآثار المالية والاقتصادية على القطاع الخاص المتأثر بجائحة كورونا وهى كالتالي:

– تمكين اصحاب العمل من استرداد رسوم تأشيرات العمل بعد اصدارها والتى لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة.

– تمكين اصحاب العمل من تمديد تأشيرات الخروج والدخول التى لم تستغل خلال فترة الحظر لمدة ثلاثة أشهر بدون مقابل.

٥/٣ مبادرة صندوق تنمية الموارد البشرية والتى تستهدف دعم القطاع الخاص

قدم صندوق تنمية الموارد البشرية مبادرة تهدف الى دعم القطاع الخاص تتمثل فى تقديم الدعم الى حوالي ٨٠ ألف مواطن ومواطنة تم توظيفهم فى القطاع الخاص من يوليو عام ٢٠٢٠ بأثر رجعى وذلك من خلال ما يلى:

- استمرارية تقديم دعم تصل نسبته الى حوالي ٣٠٪ لمدة عامان بأثر رجعى.
- يتم تقديم الدعم إلى من تتراوح رواتبهم من ٤ آلاف ريال إلى ١٥ ألف ريال.
- أقصى حد للدعم يبلغ ثلاثة آلاف ريال أو ٥٠٪ من الراتب أيهما أقل.
- يتم اضافة نسب اضافية للدعم فى حالة اذا كان الموظف امراة او من ذوى الاحتياجات الخاصة او من المدن غير الرئيسية او المنشآت الصغيرة.

٦/٣ مبادرة هيئة الزكاة والدخل لدعم القطاع الخاص

اعلنت هيئة الزكاة والدخل عن مبادرات تقدمها للقطاع الخاص بهدف تخفيف الآثار المترتبة على فيروس كورونا المستجد والتى أثرت بشكل سلبي على اعمالهم خلال هذة الفترة وتضمنت هذة المبادرة ما يلى:

- تأجيل السداد لكلاً من ضريبة القيمة المضافه وضريبة السلع الانتقائية والزكاة وضريبة الدخل.

- تأجيل سداد كلاً من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية فى الجمارك للمكلفين المسجلين.
- تعليق غرامات كلاً من التأخر فى سداد الاقساط وتعديل الإقرارات على المكلفين وغرامات عدم التعاون للمكلفين وغرامات الفحص.

ونرى أن المبادرات والحوافز الطموحة التى قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية واستجابتها السريعة والحازمة لجائحة فيروس كورونا المستجد لعبت دوراً رئيسياً فى الحد من الآثار السلبية للجائحة على الاقتصاد السعودى بوجه عام وعلى القطاع الخاص بوجه خاص، والذى يسهم بحوالي ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد السعودى مقارنة بالقطاع الحكومى والقطاع النفطي اللذان يسهمان بما نسبته ٢٥,٤٪ ، و٢٤,١٪ على التوالى لكلاً منهما.

أسهم برنامج دعم تمويل القطاع الخاص الذى قام بتنفيذه البنك المركزى السعودى بشكل ايجابى فى دعم نشاط المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مواجهة الآثار السلبية لفيروس كورونا. إلى جانب نجاح سياسات دعم الاقتصاد غير النفطي وانشاء اللجنة العليا للاتخاذ التدابير والاجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس، والاتجاه نحو التحول الرقمى للحكومة والخدمات المالية إلى جانب اصلاحات سوق العمل والتى ساعدت الحكومة فى ادارة الازمة والتعامل معها بشكل جيد.

حقق الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للمملكة، نمواً ايجابياً منذ بدء أزمة فيروس كورونا المستجد بحوالي ١,٥٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١. حيث يرجع هذا النمو الايجابى الى الارتفاع الذى حققه القطع الخاص بنسبة ١٠,١٪ بالاضافة إلى الارتفاع الذى حققه القطاع الحكومى بحوالي ٠,٧٪ بينما حقق القطاع النفطي انخفاضاً بحوالي ٧٪ نتيجة لتأثره بإنخفاض أسعار النفط وفيروس كورونا المستجد.

٤/ الفرص الاستثمارية المتوقع ظهورها نتيجة لأزمة فيروس كورونا المستجد فى المملكة العربية السعودية

أدت الآثار السلبية التى أثرت على اقتصاد المملكة إلى تغير هيكل الفرص الاستثمارية فى المملكة. حيث فرضت الازمة نمطاً جديداً من التفكير فى استثمارات جديدة وايضاً شكل الاسواق التى تغيرت بشكل كبير تأثراً بالازمة. فهناك تغيرات فى نوعية الاستثمارات والانشطة والتى سوف تظهر انعكاساً لتغير التوجهات السياسية والاقتصادية.

أظهرت أزمة فيروس كورونا المستجد الحاجة الى اعادة النظر فى ضرورة الاكتفاء الذاتى فى الكثير من الصناعات والقطاعات الاستراتجية كالاغذية والادوية والمستلزمات الاستراتجية وما يصاحبها من انشطة اقتصادية. كذلك يشمل التغير الكثير من القطاعات الهامة مثل القطاعات اللوجستية والمالية وقطاع الاجهزة الطبية وقطاع التجزئة والتجارة الالكترونية.

ستشهد فترة ما بعد أزمة فيروس كورونا المستجد استثمار القطاع الخاص فى الفرص التى تنشأ عن التحول الرقمى فى الاقتصاد، والتى ستجعل القطاع الخاص يستفيد منها بدلاً من الاعتماد على التعاقدات الحكومية. مما دفع حكومة المملكة العربية السعودية إلى دعم القطاع الخاص وتفعيل دوره وازالة العقبات امامه من أجل الاستفادة من مختلف فرص الاستثمار بما فيها الخدمات الرقمية والالكترونية.

أوضحت الأزمة الحالية مدى أهمية الاستثمار فى العلم والتكنولوجيا، **وفيما يلى أهم الفرص الاستثمارية المتوقع استحداثها او التوسع فيها بعد هذه الازمة:-**

أولاً: الفرص الاستثمارية فى قطاع الصناعات الطبية والدوائية ومشروعات الخدمة الطبية.

ثانياً: الفرص الاستثمارية فى قطاع صناعة الوسائل التعليمية والتدريبية وقطاعات التعليم الرقمى (عن بعد).

ثالثاً: الفرص الاستثمارية فى قطاع تكنولوجيا المعلومات وخاصة الذكاء الاصطناعى وخاصة فيما يتعلق بصناعة الروبوتات الآلية لاغراض الاعمال التجارية والطبية واعمال الضيافة وغيرها.

رابعاً: الفرص الاستثمارية فى قطاع الصناعات الغذائية وخدمات النقل المتطورة.

خامساً: الفرص الاستثمارية فى قطاع صناعة الادوات الزراعية الحديثة.

سادساً: الفرص الاستثمارية فى قطاع الصناعات التحويلية، وخاصة صناعة الحاسب الآلى ومنتجات البصريات والمنتجات الالكترونية.

سابعاً: الفرص الاستثمارية فى صناعة الخدمات اللوجستية الداخلية.
ثامناً: الفرص الاستثمارية فى صناعة الالياف البصرية.
تاسعاً: الفرصة الاستثمارية فى مجال خدمات التجارة الالكترونية.
عاشراً: الفرص الاستثمارية فى مجال خدمات التوصيل.

٥/ خطة عمل لتعزيز دور القطاع الخاص في وبناء تعافي اقتصاد المملكة من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد Covid-19

نتناول هنا تقديم خطة عمل **لتعزيز دور القطاع الخاص** في وبناء تعافي اقتصاد المملكة من آثار جائحة كورونا ، بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتى والذي يمثل التحدي الأكبر في ظل الأزمات العالمية، وسوف نتناولها من **خلال ثلاث خطط** للتعامل مع هذه الأزمة تبدأ بخطة **التعايش والتعافي** لمحاولة احتواء التأثيرات السلبية الناتجة عن الأزمة وتأتى الخطة التالية لتتناول التركيز على **التنوع الاقتصادي** الضرورى والهام والذى يجب ان تركز عليه جميع دول العالم بصفة عامة واقتصاد المملكة بصفة خاصة واخيراً وضع خطة **للاكتفاء الذاتي** في العديد من المنتجات والسلع، وتنمية وتدعيم الإنتاج الغذائي المحلي. وفيما يلى توضيح لكل خطة.

١/٥ خطة التعايش والتعافي

تواجه معظم دول العالم الآن التحدي الأصعب والمتمثل في أزمة فيروس كورونا المستجد حيث أن هذا الوباء يهدد ليس فقط أنظمة الرعاية الصحية، ولكن أيضا الأحوال المعيشية للأفراد واستقرار اقتصاديات دول العالم، وقد تحمل الاقتصاد العالمي، خسائر كبيرة من جراء هذا الوباء مما دفع عدد من حكومات دول العالم المختلفة إلى دعم المؤسسات والشركات الأكثر تضرراً بهدف تجنب آثاراً سلبية أكبر على نشاطها، كما أدى الوباء العالمي إلى تعطل حركة الملاحة الجوية والبحرية، وهو ما أثر على الإنتاج وحركة انتقال الأفراد والسلع، إلى جانب توقعات المنظمات الاقتصادية العالمية بأن تتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمية عما كان عليه قبل انتشار جائحة فيروس كورونا.

بادرت حكومة المملكة العربية السعودية في اتخاذ عدد من القرارات والإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الفيروس، والحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين، وقد شملت تلك الإجراءات تعليق الحضور لمقرات العمل وتطبيق الاغلاق الكامل والجزئي كما شملت حزمة مبادرات لمواجهة الآثار المالية والاقتصادية على القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً من تداعيات الوباء.

قيام حكومة المملكة بدعم القطاع الخاص خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً من آثار هذه الجائحة، حيث أطلقت حكومة المملكة حزمة تجاوزت حوالي ٧٠ مليار ريال سعودى، والمتمثلة في إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية، وتحمل الحكومة من خلال نظام (*Sand*) ٦٠ % من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة إجمالية تصل إلى حوالي ٩ مليارات ريال سعودى. إضافة إلى برنامج الدعم الذي أعلنت عن تقديمه مؤسسة النقد العربي السعودي للمصارف والمؤسسات المالية، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحوالي ٥٠ مليار ريال سعودى (وزارة المالية السعودية، ٢٠٢١).

٢/٥ خطة التنوع الاقتصادي

جاءت هذه الازمة لتؤكد على أهمية التسريع بخطوات التنوع الاقتصادي لجميع دول العالم بصفة عامة والمملكة بصفة خاصة حيث ما زال الاعتماد على النفط يشكل العامل الرئيسي لاقتصاد المملكة، وتدرك حكومة المملكة أهمية التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسى للاقتصاد، حيث اتخذت العديد من الاجراءات لرفع معدلات التنوع الاقتصادي مثل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ، والصناعات التحويلية وذلك بخلاف صناعة تكرير الزيت (والتي تشمل العديد من الصناعات من أهمها الصناعات الغذائية والصناعات الدوائية) وايضاً نشاط الزراعة والغابات والأسماك.

يتضح ضرورة واهمية إعادة هيكلة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة حتى يصبح أكثر تنوعاً، كما أصبحت هناك حاجة ضرورة قصوى لتنويع الاقتصاد السعودي مع منح الصناعة دور أكبر في اقتصاد ما بعد الازمة ، وخاصة الصناعات الغذائية والدوائية والتي من المتوقع أن تشهد اهتماماً كبيراً خلال السنوات القليلة المقبلة، كما تعمل المملكة على إطلاق قطاعات جديدة شأنها شأن باقى دول العالم التى تأثرت بشكل كبير بهذه الأزمة كي تصبح دعائم جديدة للاقتصاد أهمها ما يلى:

- قطاع التصنيع والذى يتضمن العمل على توطين قطاعات الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية .
- قطاع السياحة والترفيه، والذى يتضمن العمل على إنشاء مناطق جذب بمستوى عالمي، وتحسين إجراءات إصدار التأشيرات للزوار، وتطوير المواقع التاريخية والتراثية في مجال التقنية.
- زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي.
- قطاع التعدين، والذى يتضمن تقديم حوافز تمكن المملكة من استكشاف واستغلال مواردها الطبيعية من الثروات المعدنية.

٣/٥ خطة الاكتفاء الذاتي

شهد العالم خلال أزمة فيروس كورونا المستجد التدافع العالمي للحصول على ادوات ووسائل الحماية الشخصية واللوازم الطبية، وقد فرضت العديد من الدول قيوداً على تصدير بعض الأدوية، وفرضت حظراً على بيع بعض المواد الغذائية في الخارج.

إذ تؤكد هذه الازمة على ضرورة العمل الى الوصول إلى **"حالة الاكتفاء الذاتي"** في أغلب المنتجات والسلع، وتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي. **وذلك يتضمن ما يلي** :

- توفير المدخلات اللازمة للزراعة المنح والقروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- اتخاذ تدابير لازمة للإعفاءات المؤقتة وتطوير القطاع الزراعي.
- توفير مخزونات استراتيجية بمستويات آمنة وبناء مرافق تخزينية كافية بما يحقق تنمية مستدامة.
- زيادة في الإنتاج وتوسيع مساحة الرقعة الزراعية.
- تطوير الصناعات الغذائية والعمل على تنوعها بهدف تقليل الاعتماد على الواردات لتغطية الفجوة في الطلب المحلى على تلك المنتجات .
- زيادة المحتوى المحلي والعمل على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات .
- وضع الأمن الصحي على رأس الأولويات وتوفير جميع الامكانيات المتاحة لدعمه.
- دعم إنشاء مراكز البحوث الطبية الأساسية والتطبيقية بالمملكة للمساهمة في حل المشكلات الصحية.
- تحديث استراتيجية الصناعات الدوائية لتوطين صناعة الدواء واللقاح.
- تخصيص صناديق استثمارية موجهة للتصنيع الدوائي تبني منهجية متكاملة لتنمية القدرات البشرية تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي وتعزز من كفاءة رأس المال البشري السعودى.

٦/ الخلاصة

يتضح لنا من خلال الدراسة أن القطاع الخاص يعد أحد أهم أدوات النمو الاقتصادي في كل دول العالم، وذلك لما له من مساهمات في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي. إلى جانب الدور الهام الذى يلعبه فى سوق العمل وتوظيف العمالة، وما له من أثر إيجابى في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لأى دولة. وبالتالي يصبح دعم القطاع الخاص من أولويات كل دولة.

على الرغم من وجود تحذيرات مبكرة من انتشارفيروس كورونا المستجد منذ ظهوره في الصين، إلا أن أغلب صانعي السياسات ليس لديهم المقدرة الجيدة للتعامل مع الأزمة، التي أدت إلى فرض قيود غير مسبوقة حول العالم، وحققت اسوأ ركود اقتصادى منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. مما فرض على الحكومات ضرورة الاستجابة للتحذيرات الوقائية، من خلال وضع ضمانات أفضل لمواجهة الآثار الخطيرة التي تسببها الأوبئة.

كما أن هناك بعض التدابير التي يجب اتخاذها للحد من مخاطر معينة، حتى لو كانت ستؤثرعلى جوانب أخرى من الحياة. إلى جانب الاهتمام بدور التكنولوجيا (وخاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي) ودورها في تقييم مخاطر الوباء والاستعداد لمواجهته وتحديد سبل المواجهة. كما أكدت الأزمة على ضرورة الاستثمار المرن، حيث ألحقت جائحة كورونا أضراراً بكفاءة أنظمة الرعاية الصحية، ما يستوجب توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الصحية.

يجب على صانعى السياسات الاقتصادية التركيز على أكثر طرق المواجهة، حيث أثبتت القيود المبكرة المفروضة على قطاع الطيران فاعليتها في مكافحة أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث يمكن إنشاء صندوق طوارئ عالمي لمعالجة تكلفة هذه التدابير. إلى جانب تعزيز الروابط بين العلم ولجان صنع السياسات، كما حققت حكومات دول العالم التي تتوافر فيها المعلومات العلمية والاستشارات المتعلقة بالسياسات القائمة على العلم نجاحاً أكبر في مكافحة أزمة فيروس كورونا المستجد.

يجب بناء قدرات الدولة من خلال معالجة المخاطر التي تواجهها دول العالم في إطار الحكومة الرقمية، وأن يتم ذلك بصفة مستمرة وليس كاستجابة طارئة لأي أزمة وبائية مستقبلية. إلى جانب تحسين وسائل التواصل، حيث كان للتواصل وتبادل المعلومات حول أزمة فيروس كورونا المستجد غير كافى في عدد من دول العالم. ما يستوجب إنشاء وحدات معلومات واتصالات محلية ودولية، من أجل مواجهة المخاطر المستقبلية.

كما لعبت المبادرات والحوافز الطموحة التى قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية واستجابتها السريعة والحازمة لجائحة فيروس كورونا المستجد دوراً رئيسياً فى الحد من الآثار السلبية للجائحة على الاقتصاد السعودى بوجه عام وعلى القطاع الخاص بوجه خاص، والذى يسهم بحوالي ٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد السعودى مقارنة بالقطاع الحكومى والقطاع النفطي اللذان يسهمان بحوالي ٢٥,٤٪ ، و٢٤,١٪ على التوالى لكلاً منهما خلال عام ٢٠٢١.

<u>كل هذا قادنا لاثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والقائلة:</u>

" لقد ساهمت الاجراءات والمبادرات والحوافز الحكومية التى قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية لدعم القطاع الخاص بشكل إيجابى فى تخفيف الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد السعودى."

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كل الأرقام والاحصائيات التى تم تناولها خلال الدراسة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٢١ . والتى تشمل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات التضخم والبطالة إلى جانب حجم التجارة، والتى تمثل فى نفس الوقت تحديات تواجه القطاع الخاص خاصة فى الفترة الأولى لانتشار فيروس كورونا المستجد فى المملكة. كما تشير إلى فعالية الاجراءات والمبادرات والحوافز الحكومية التى قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية لدعم القطاع الخاص.

حقق الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للمملكة، نمواً ايجابياً منذ بدء أزمة فيروس كورونا المستجد بحوالي ١,٥٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١. حيث يرجع هذا النمو الايجابى الى الارتفاع الذى حققه القطاع الخاص بنسبة ١٠,١٪ بالاضافة إلى الارتفاع الذى حققه القطاع الحكومى بحوالي ٠,٧٪ بينما حقق القطاع النفطي انخفاضاً بحوالي ٧٪ نتيجة لتأثره بإنخفاض أسعار النفط وفيروس كورونا المستجد.

٧/ التوصيات

هناك العديد من الاهداف التي يجب على الحكومات أن تسعى لتحقيقها عند وضع آلية عمل للمبادرات والحزم التحفيزية عند حدوث الأزمات الوبائية العالمية والتى من أهمها: الاحتياجات العاجلة، وقدرات المؤسسات المحلية، وظروف السوق، والحيز المتاح للاقتراض، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية. ويشمل تقييم الإجراءات والمبادرات والحزم التحفيزية مجموعة من المعايير أهمها: قدرتها على خلق الوظائف، والمدة الزمنية اللازمة للتنفيذ، وتحديد ما إذا كانت الأموال الحكومية المرصودة يمكنها المساعدة في تقديم التمويل اللازم لدعم القطاع الخاص.

تغطي قائمة التوصيات **<u>نطاقين زمنيين</u>**: النطاق الزمنى قصير الأجل والذى يتضمن زيادة معدلات التوظيف ومستويات الدخل والطلب الاقتصادي ، والنطاق طويل الأجل لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي.

<u>أولاً: فى الأجل القصير، هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية:</u>

▪ **خلق الوظائف**: والمتمثل في عدد الوظائف التي يجب توفيرها مقابل كل ريال سعودى يتم استثماره، خاصة فى مرحلة التعافى من الآثار السلبية للأزمة الحالية وكذلك أنواع الوظائف والمستفيدين منها، والتوافق بين المهارات المطلوبة فى سوق العمل للوظائف الجديدة التى قد تنشأ بعد الأزمة وتلك التي تمتلكها القوى العاملة المحلية.

▪ **تعزيز ودعم النشاط الاقتصادي**: بالتركيز على المبادرات والحزم التحفيزية التى تقدمها الحكومة وما الذي يمكن أن يحققه كل إجراء تدخلي للدولة، وقدرة الاقتصاد على تعويض الطلب المفقود بشكل مباشر، وتأثيره على مستويات الاستيراد أو الميزان التجاري.

▪ **التوقيت الزمنى المناسب**: بتقييم ما إذا كان الاقتصاد يحقق منافع ايجابية فى الأجل القصير وما إذا كانت هذه المنافع مستدامة حتى عند إمكانية إعادة فرض التدابير والاجراءات الاحترازية خاصة تدابير الحجر الصحي.

<u>ثانياً: فى الأجل الطويل، هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية:</u>

▪ **إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل**: وذلك من خلال دراسة تأثير المبادرات والحزم التحفيزية على رفع كفاءة رأس المال البشري والمادي. فعلى سبيل المثال، يسهم دعم بعض القطاعات الاقتصادية بشكل أفضل في تحسين رأس المال البشري من خلال بناء المهارات المطلوبة للمستقبل وتحسين صحة السكان. وقد يعزز دعم بعض القطاعات الأخرى فى استخدام التكنولوجيات الأكثر كفاءة، أو توفير منافع عامة مثل الطاقة الحديثة ، أو معالجة أوجه القصور في السوق مثل الدعم المشوه الذي يعوق تحقيق النمو طويل الأجل.

▪ **القدرة على مواجهة الصدمات الوبائية في المستقبل:** باتخاذ إجراءات تدخلية لبناء قدرة الاقتصاد القومى على مواجهة الصدمات الوبائية الخارجية والتعافي من آثارها، مثل الأزمة الحالية لفيروس كورونا المستجد.

▪ **تفعيل مسار الاكتفاء الذاتى:** من خلال إعادة النظر في سياسات الاكتفاء الذاتي في الكثير من الصناعات والقطاعات الاستراتيجية كالأغذية والأدوية والمستلزمات الأساسية، وما يصاحبها من أنشطة اقتصادية. حيث يعد تحقيق الاكتفاء الذاتي مطلباً حيوياً لجميع الدول، وتكمن أهميته في توفير الاكتفاء في ثلاث مجالات أساسية وهي الغذاء والدواء والتعليم. والاكتفاء الذاتي هو القدرة على إنتاج جميع الاحتياجات الأساسية محلياً من خلال الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية، والاستغناء بشكل كلى عن الاستيراد لتلبية هذه الاحتياجات.

وفى ضوء ما سبق، فيمكن للباحث الوقوف على بعض التوصيات لأهميتها فى هذا الاطار وهى:

١) ضرورة تفعيل دور سياسة المالية العامة نحو التوجه للاقتصاد الرقمى خاصة فى فترة مابعد أزمة فيروس كورونا المستجد.

٢) الاستثمار فى الأنظمة الصحية خاصة فيما يتعلق بتوفير اللقاحات المضادة للفيروس إلى جانب البنية التحتية الرقمية.

٣) تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للمساعدة فى التصدى لعدم المساواة فى الدخل وارتفاع معدلات الفقر.

٤) إعادة تصميم النظم الضريبية لدعم العدالة وتشجيع برامج حماية البيئة.

٥) الحد من النفقات المهدرة وزيادة شفافية مبادرات الانفاق للاستفادة من برامج الدعم المالى بالكامل.

٦) اتباع الدول سياسات نقدية توسعية من خلال تخفيض اسعار الفائدة .

٧) ضخ المزيد من الحزم التحفيزية للحد من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية، مع توجيه المزيد من المخصصات المالي لدعم النفقات الصحية.

٨) تقديم الحماية والدعم للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال ضخ السيولة النقدية لتخفيف التداعيات والآثار السلبية على أنشطتها نتيجة للأزمات الوبائية.

٩) ضرورة الاهتمام بالاستثمار فى أنظمة الدفع الذكية غير النقدية والتى أثبت نجاح وفاعلية فى الدول المتقدمة خاصة فى ظل أزمة فيروس كورونا المستجد.

١٠) تعزيز خدمات دعم التوظيف والبحث عن فرص العمل مع اتاحة فرص التعليم والتدريب التقنى للنهوض بمستوى مهارات العمالة.

١١) تعزيز خدمات الصحة الالكترونية عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير برامج خاصة فى مجال الصحة الالكترونية.

١٢) تعزيز مكاتب الاحصاء المحلية لجمع البيانات الحيوية خاصة فى ظل الأزمات الوبائية.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع العربية

- البنك الدولى (٢٠٢١)، **" تقييم استجابة البنك الدولى لجائحة كوفيد-١٩ فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا "**، منتدى سياسات المجتمع المدنى، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية.
- صندوق النقد الدولى (٢٠٢١)، **تقارير دورية ربع سنوية** ،الولايات المتحدة الامريكية.
- على منصور (٢٠٢١)، " الآثار والابعاد الاقتصادية لفيروس كورونا على المالية العامة فى المملكة العربية السعودية وسبل علاجها" ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة.
- غرفة جازان (٢٠٢٠)، **"مواجهة الآثار الاقتصادية والمالية لمكافحة فيروس كورونا "**، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، جازان، المملكة العربية السعودية.
- مجلس الغرف السعودية (٢٠٢٠)، **" تقرير جائحة كوفيد- ١٩ والقطاع الخاص السعودى"** ، التحديات والفرص واحترافية ادارة الازمة ، المملكة العربية السعودية.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢٠)، " استجابة الازمة فيروس كورونا فى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا "، **سلسلة تقارير دورية** ، فرنسا.
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد (٢٠٢٠) ، **تقرير التجارة والتنمية**، جنيف، سويسرا.
- الهيئة العامة للاحصاء (٢٠٢١)، **تقارير دورية ربع سنوية**، المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاستثمار السعودية (٢٠٢٠)، **تقارير دورية ربع سنوية**، المملكة العربية السعودية.
- وزارة المالية السعودية (٢٠٢١)، **تقارير دورية ربع سنوية**، المملكة العربية السعودية.
- الوليد طلحة (٢٠٢٠)، " **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية "**، صندوق النقد العربى ، بحوث ودراسات اقتصادية ،العدد الرابع عشر، ابوظبى، الامارات العربية المتحدة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Hind, A. and Jihan, B. (2021)**,"The impact of covid-19 pandemic on the economic performance of Saudi Arabia**", Princess Norah Bent Abdurrahman University college of Business administration.
- RBA (2020),"**Responding to the economic and financial impact of covid-19**", Reserve bank of Australia.
- Saudi Central Bank (2021), "**The bank's press release on the implications of the Coronavirus, and the policies it has taken in this regard**," Kingdom of Saudi Arabia.
- United Nation (2020),"**The impact of covid-19 on the Arab region an opportunity to build back better** ", United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Global Humanitarian Response Plan: COVID-19.

The role of the private sector in building and recovering the economy of the Kingdom of Saudi Arabia from the effects of the covid-19

Dr. Mohamed Amin Hanafy

Abstract

The private sector is one of the most important tools of economic growth in all countries of the world, due to its contributions to the gross domestic product and economic growth rates, in addition to the important role it plays in the labor market and employment, and its positive impact on the economic and social indicators of any country.

Thus, supporting the private sector becomes a priority for every country. The ambitious initiatives and incentives provided by the government of the Kingdom of Saudi Arabia and its rapid and resolute response to the emerging corona virus pandemic played a major role in reducing the negative effects of the pandemic on the Saudi economy in general and on the private sector in particular, which contributes about 50% of the GDP of the Saudi economy compared to the government sector And the oil sector, which contribute 25.4 percent and 24.1 percent, respectively.

The real GDP of the Kingdom has achieved positive growth since the start of the emerging crisis of the Corona virus by about 1.5% in the second quarter of 2021. This positive growth is due to the increase achieved by the private sector by 10.1% in addition to the rise achieved by the government sector By about 0.7%, while the oil sector decreased by about 7% as a result of being affected by the drop in oil prices and the emerging corona virus.